**اللمحة العامة والأسس المنطقية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المؤشر** | 1. مدى عكس السياسات والتدابير القانونية والإدارية في مجال الثقافة لتنوّع التراث الثقافي غير المادي وأهمية صونه ومدى تنفيذها | |
| **عوامل التقييم الشامل** | يتم تقييم هذا المؤشر على أساس أربعة عوامل على الصعيد القطري ترصدها كل دولة طرف وتعد التقرير عنها: | |
| 11-1 وضع أو تنقيح السياسات الثقافية و/أو التدابير القانونية والإدارية التي تدمج التراث الثقافي غير المادي وصونه وتعكس تنوّعه، وتنفيذها. | المادة 13 (أ)  التوجيه التنفيذي 153 (ب) (1)، والتوجيه التنفيذي 171 (د) |
| 11-2 وضع أو تنقيح الاستراتيجيات و/أو خطط العمل الوطنية أو دون الوطنية لصون التراث الثقافي غير المادي وتنفيذها، بما في ذلك خطط الصون لعناصر محددة، سواء كانت مدرجة أم لا. | التوجيه التنفيذي 1، والتوجيه التنفيذي 2 |
| 11-3 تقديم الدعم المالي العمومي و/أو التقني لصون عناصر التراث الثقافي غير المادي، سواء كانت مدرجة أم لا، على أساس منصف، في علاقة بالدعم الشامل للثقافة والتراث بوجه عام، مع مراعاة أولوية العناصر التي يتمّ تحديد حاجتها إلى صون عاجل. |  |
| 11-4 إنارة السياسات الثقافية و/أو التدابير القانونية والإدارية التي تدمج التراث الثقافي غير المادي وصونه بالمشاركة النشطة للجماعات والمجموعات والأفراد. | المادة 15 |
| **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأخرى** | **أهداف التنمية المستدامة:** إذا تم الاعتراف بالثقافة كعامل تمكين لأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، سيعني ذلك أن السياسات الثقافية يمكن أن يكون لها أثر على مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، قد يسهم صون التراث الثقافي غير المادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالزراعة المستدامة (هدف التنمية المستدامة 2)، والصحة والرفاه (هدف التنمية المستدامة 3)، والاستخدام المستدام للمياه (هدف التنمية المستدامة 6)، والتنوع البيولوجي (هدف التنمية المستدامة 15)، وغيرها. على الرغم من ذلك، يمكن فهم المؤشر الحالي على أنه يدعم بالتحديد الغاية 16-7 من أهداف التنمية المستدامة التي تصبو إلى "ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات"، وكذلك الغاية 17-14 من أهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومثل جميع المؤشرات، فإنه يستجيب للغاية 11-4 من أهداف التنمية المستدامة، "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي".  العلاقة بالمؤشرات الأخرى: **يوجد أربعة مؤشرات تكميلية تتناول السياسات والتدابير القانونية والإدارية (11-14). فيركز المؤشر 11 الحالي على قطاع الثقافة؛ ويسلط المؤشر 12 الضوء على التعليم؛ بينما يدور المؤشر 13 حول جميع مجالات التنمية المستدامة الأخرى. يعد المؤشر الرابع في المجموعة، المؤشر 14، مستعرضًا، ويأخذ في الاعتبار مدى احترام السياسات والتدابير القانونية والإدارية في كافة المجالات للحقوق والممارسات وأشكال التعبير العرفية. بينما ينصب تركيز المؤشر الحالي على السياسات الثقافية، تعد المؤسسات الثقافية وموظفيها وبرامجها وأنشطتها موضوع المؤشرات 1-3، و7-10، و15-25. يولي المؤشر 10 اهتمامًا خاصًا لكيفية استخدام البحث والتوثيق في صنع السياسات عبر القطاعات، بينما ينظر المؤشر 19 في كيفية التعرف على ممارسي التراث وحملته من خلال السياسات والبرامج.** | |
| **الأسس المنطقية للإجراءات** | تشجع المادة 13(أ) الدول الأطراف على "اعتماد سياسة عامة تستهدف إبراز الدور الذي يؤديه التراث الثقافي غير المادي في المجتمع وإدماج صون هذا التراث في البرامج التخطيطية"، ومن المرجح أن يكون قطاع الثقافة مجالًا أساسيًا لصنع مثل هذه السياسات وتخطيطها. من المهم معرفة ما إذا كانت تُنفذ هذه السياسات والخطط بالفعل، ومدى هذا التنفيذ. قد تكون هذه تدابير عامة لإدراج التراث الثقافي غير المادي في السياسات الثقافية الأوسع (عامل التقييم الشامل 11-1) أو قد تتخذ شكل استراتيجيات أو خطط عمل لصون التراث الثقافي غير المادي بشكل عام أو عناصر محددة من التراث الثقافي غير المادي (عامل التقييم الشامل 11-2). مع استمرار التركيز على عناصر محددة، سواء كانت مدرجة أم لا، يشجع عامل التقييم الشامل 11-3 الدول على تقديم الدعم المالي و/أو الفني لصون التراث الثقافي غير المادي. وبذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للعناصر المحددة، من خلال عملية الحصر أو وسائل أخرى، باعتبارها عناصر تحتاج إلى صون عاجل. وأخيرًا، يبحث عامل التقييم الشامل 11-4 في مدى مشاركة الجماعات والمجموعات والأفراد بنشاط في صون التراث الثقافي غير المادي وإدارته، بما يمتثل للمادة 15. | |
| **المصطلحات الرئيسية** | * السياسات * التدابير القانونية * التدابير الإدارية * تنوع (التراث الثقافي غير المادي وممارسيه) * عناصر التراث الثقافي غير المادي * مدرج (سواء كان مدرجًا أم لا) * المشاركة أو الإشراك * جماعات أو مجموعات أو أحيانًا أفراد | |

**التوجيهات المحددة بشأن الرصد والتقرير الدوري**

|  |  |
| --- | --- |
| **فوائد الرصد** | تعد سياسات الرصد والتدابير القانونية والإدارية وسيلة مهمة لإثبات فعاليتها. ويمكن أن تشير خبرة التنفيذ الفعلية إلى ما إذا كانت السياسات واقعية وقابلة للتحقيق، أو قد تحتاج إلى تغييرات أو تعديلات. يمكن لرصد الاستراتيجيات وخطط العمل المحددة أن يحدد الممارسات الجيدة أو يكشف عن الجهود غير الفعالة التي تحتاج إلى تصحيح أو هجر. كما يمكن أن يشير إلى الفجوات في السياسات التي قد تحتاج إلى معالجة. ويمكن أن يكشف رصد عملية صنع السياسات نفسه عما إذا كانت هناك حواجز تعوق أوسع مشاركة ممكنة للجماعات والمجموعات والأفراد في إدارة التراث الثقافي غير المادي، كما قد يشير إلى طرق للتغلب عليها. ويمكن للرصد على الصعيد العالمي أن يتتبع مدى جودة إدراج الاتفاقية في أطر سياسات الدول، ويمكنه تحديد نماذج جيدة لمثل هذا الإدراج. |
| **مصادر البيانات وجمعها** | عادة ما تعد وزارات الثقافة المؤسسات التي تضع السياسات والتدابير القانونية والإدارية في مجال الثقافة. ويمكن أن تتراوح هذه التدابير من قانون وطني بشأن التراث الثقافي (أو تحديدًا بشأن التراث الثقافي غير المادي) إلى لوائح إدارية مختلفة. تُصاغ السياسات عامة بما يتماشى مع هذه القوانين، ووفقًا لدورات التخطيط المنتظمة (على سبيل المثال، الخطط الخمسية أو الخطط العشرية). كما قد تتوفر استراتيجيات أو خطط عمل دون وطنية لصون التراث الثقافي غير المادي، بما يشمل خطط لعناصر محددة، حتى لو لم تكن تحت الإشراف المباشر لوزارة مركزية. إذا كان لدى الدولة هيئة استشارية أو آلية تنسيق (راجع عامل التقييم الشامل 1-3)، فقد يتتبع هذا الكيان خطط عمل الصون. إذا وُفر الدعم المالي العام و/أو الدعم الفني للصون، تحتفظ الهيئة (الهيئات) الممولة بالسجلات. قد يخضع مدى مشاركة الجماعات والمجموعات والأفراد بنشاط في عملية وضع السياسات لأحكام المبادئ التوجيهية أو المتطلبات الواضحة لمثل هذه المشاركة، أو قد يتطلب المزيد من الملاحظات النوعية لعملية وضع السياسات.  **مصادر البيانات المحتملة**   * جرائد/ مجلات رسمية أو موجازات قوانين ولوائح قانونية * وثائق سياسة لوزارة الثقافة أو هيئات تشريعية * ميزانيات وخطط عمل وزارة الثقافة و/أو وكالات تمويل أخرى داعمة لصون التراث الثقافي غير المادي * ملفات ترشيح عناصر مقترح إدراجها في قائمة الصون العاجل أو القائمة التمثيلية * ملفات ترشيح عناصر مقترح إدراجها في قائمة أو سجل على الصعيد القطري، في حالة طلب خطة صون كجزء من هذه الملفات * مسوحات أو بحوث أُجريت مع جماعات ومجموعات وأفراد لتقييم مشاركتهم في عمليات وضع السياسة |